مقال

سامي محمد عادل

سوريا أزمة الهوية والوجود

MASARAT POLITICAL DEVELOPMENT
مسارات للحوار والتنمية السياسية
MASARAT.P.D
WWW.MASARATPD.ORG

"مَساراتٌ للحِوارِ والتَّنْميةِ السّياسيّةِ" مُؤَسَّسةٌ بَحْثيّةٌ مِهْنيّةٌ مُسْتَقِلّةٌ تَهْتَمُّ بِدِراسةِ وتَحْليلِ الأَحْداثِ السّياسيّةِ المُرْتَبِطةِ بِالمِلَفِّ السُّوريِّ وتَداعياتِها على الجُغْرافْيا السُّوريّةِ ومُحيطِها من الدُّوَلِ الأُخْرَى.

كَما يَعْمَلُ المَرْكَزُ على تَنْظيمِ جُمْلةٍ من البَرامِجِ والفَعاليّاتِ الَّتي تَهْدِفُ لِتَنْميةِ وَعْيِ الشَّبابِ السُّوريِّ سياسيًّا وكذا قُدُراتِهِم في الحِوارِ وقِراءةِ المَشْهَدِ السّياسيِّ ودعم التحول الديمقراطي وحوكمة المؤسسات بالمحرر وكذلك حقوق الإنسان.

تعرضت سوريا خلال أعوام الثورة لهزات كبرى هددت وجودها ككيان بعد أن دمرتها كدولة ومؤسسات، وصار التقسيم الآن أقرب إلى الواقع، ولكن هل هذا التفكك هو وليد الحرب فقط أم أن له جذوراً تاريخية كانت كامنة، فجرتها الحرب الطويلة وما حملته من مآس لتبعث المشاريع القديمة وتستيقظ أحلام الانفصال؟

سوريا بين الجغرافيا والسياسة

إن مصطلح سوريا هو المصطلح المقابل لمصطلح بلاد الشام تاريخياً، وهي منطقة يمكن أن نحدد حدودها الجغرافية بأنها السواحل الشرقية للبحر المتوسط والتي تمتد من جبال طوروس شمالاً إلى رفح والعقبة جنوباً، وهذا تحديد تقريبي لجغرافيا بلاد الشام أو سوريا الكبرى (التي سميت بالكبرى لتمييزها عن الجمهورية العربية السورية)، أما عن الخريطة السياسية فهذه المناطق الآن تقتسمها 5 دول وهي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن وتركيا.

ولا بد من شرح لتاريخ هذه الأرض وكيف أصبحت الخريطة السياسية كما هي الآن، فبعد الحرب العالمية الأولى وإخراج العثمانيين من المنطقة على يد الشريف حسين المدعوم من بريطانيا، تم الإعلان عن مملكة سوريا التي كانت تضم بلاد الشام كما نعرفها الآن، وتم تنصيب فيصل بن الحسين ملكاً عليها، ولكن الاتفاقات التي حصلت بين فرنسا وبريطانيا قسمت المنطقة بشكل مختلف.

فتم فصل القسم الشمالي الذي سيطرت عليه فرنسا عن القسم الجنوبي الذي سيطرت عليه بريطانيا وفق معاهدة سان ريمو وسلمت بريطانيا فلسطين للصهاينة وأنشأت إمارة شرقي الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية)، وقد أفضت الاتفاقات البريطانية الفرنسية لضم أجزاء من شرق الفرات لسوريا، والتي تعتبر جغرافياً جزءً من بلاد الرافدين (العراق)، وهي ما يعرف حالياً بمنطقة الجزيرة والتي تضم محافظة الحسكة وأجزاءً من دير الزور والرقة.

أما فرنسا فكانت ومنذ زمن طويل حتى قبل خروج العثمانيين تسعى لإقامة دولة لبنان، عن طريق استغلال الأقليات الدينية التي تكثر فيها وعملت خلال عشرات السنوات على دعم مشروعها فكرياً بين السكان عن طريق المستشرقين، والبعثات العلمية والثقافية مستغلة ضعف الدولة العثمانية في العقود الأخيرة من حكمها للمنطقة.

وبعد سيطرة فرنسا عسكرياً بدأت بتطبيق مشروعها في لبنان ولم تكتفي به بل حاولت تقسيم ما بقي من سوريا إلى دويلات وهي دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين في الساحل ودولة الدروز في جبل العرب، ولكن وبحسب ما ذكر د.بشير زين العابدين في كتابه (الجيش والسياسة في سوريا) فإن المشروع فشل بسبب ضعف الميزانية ففرنسا المنهكة من الحرب العالمية الأولى لم تمتلك الموارد المالية الكافية لتمويل هذه الحكومات حتى تقوم وتسيطر وتتمكن كل منها من إدارة البلاد.

وبهذا الشكل تحولت سوريا الكبرى للدولة التي نعرفها الآن دولة بحدود جديدة وبحاجة لمفاهيم جديدة تحدد ثقافتها وهويتها، وفشل مشروع التقسيم الفرنسي لم يذهب دون آثار جانبية وأمراض لا زلنا نعاين أعراضها حتى الآن، بأسافين دقت بين أطياف الشعب السوري أسافين بين الطوائف والأعراق وبين المدن والأرياف وبين السياسيين والشعب وبين الشعب والعسكر وبين العسكر والسياسيين وهذا المشاكل لم تعالجها الأنظمة الديكتاتورية التي تلت فرنسا في الحكم بل عمقتها

النخب الحاكمة وتطلعاتها

نشأت الدولة السورية بنخب كان الكثير منها يحمل أحلام الدولة العربية وترى أن كل المناطق الناطقة باللغة العربية يجب أن تكون دولة واحدة فلم تعترف بهذه التقسيمات في داخلها على الأقل وشعر بعضها بالانتماء للأسرة الهاشمية العربية التي تحكم دولاً مثل العراق والأردن بينما شعر بعضها بالانتماء لدول عربية أخرى كمصر والسعودية وهو ما خلق صراعاً على السلطة وعمق الخلاف حول هوية الدولة الناشئة.

ولا شك أن الاضطرابات السياسية والعسكرية الهائلة التي عصفت بالمنطقة عموماً وبسوريا خصوصاً خلال القرن العشرين أجلت هذا الخلاف ليكتفي الجميع بالهوية التي رسمتها الحدود السياسية ونشأت أجيال جديدة تُعرّف نفسها بأنها "سورية" وفق الحدود السياسية، وخصوصاً مع سيطرة الأنظمة الديكتاتورية على البلاد والتي بدورها خنقت حرية التعبير وجعلت التحدث في هذه المواضيع ومناقشتها (حتى من باب البحث عن حل غير إنفصالي) من المحرمات التي قد تودي بفاعلها إلى المهالك.

التقسيم بين أحلام الأقليات وما فرضه الواقع

لم تشكل الحدود الجديدة مشكلة كبيرة من حيث الانضمام فالمجتمع السوري كان منذ مئات السنوات بوتقة تضم العشرات من الأعراق والأديان فالمنطقة كانت وطناً مفتوحاً للعرب والترك والكرد والشركس وغيرها الكثير، وللأقليات الدينة بأنواعها، فمنذ الفتح الإسلامي يمكنك بوضوح أن تلاحظ انتشار المساجد والكنائس والمعابد اليهودية في كل المدن، ولا يمكن إنكار حدوث نعرات طائفية بين الحين والأخر ولكنها لم ترقى لمرحلة التطهير العرقي أو الديني، كما حصل بكثرة في أوروبا.

ولكن فرنسا تركت الأقليات مع أحلام الإنفصال وخصوصاً في الساحل، وهذا كان واضحاً بالنسبة للساحل عندما كانت الثورة السورية في أوج انتصاراتها العسكرية فكثر الحديث عن احتمالية إنشاء العلويين لدولة مستقلة في الساحل إذا خسروا دمشق، وظهر الآن مع مطالبات الدروز بوضع خاص لهم مع ضعف النظام على جميع الأصعدة، وخصوصاً مع النجاح النسبي لقسد في ترسيخ انفصالها في شرق البلاد، وهو ما شكل مثالاً يمكن أن يحتذى للابتعاد عن سفينة النظام الغارقة على جميع الأصعدة.

كما أننا أمام واقع جديد يفرض تقسيماً سياسياً جديداً رسمته الخريطة العسكرية، فالشرق تسيطر عليه قسد التي تعمل تحت راية أحلام روج أفا ودولة كردية مستقلة في الشرق ومناطق سيطرة الثوار في الشمال وما تضمه من مهجرين يفضلون الموت على العودة لحكم الأسد، وباقي المناطق التي يحكمها الأسد بالتعاون مع روسيا وإيران والمليشيات الطائفية.

بين المشكلة والحل

وليس ما سبق إلا وصف لمشكلة تواجه السوريين وهذا الوصف هو أول خطوات الحل فالسوريون الذين ينتمون الآن لأرض مشوهة جغرافياً بفعل التقسيمات الاستعمارية وحكمهم نظام مستبد لا يعترف معظمهم به منذ ما يقارب ال60 عاماً، وقد زرعت فرنسا داخل شرائح مهمة فيهم بذرة الانفصال عن باقي مكونات الشعب.

والسوريون الآن بحاجة لجلسات حوار وتقارب مطولة لرسم معالم الهوية السورية بما يحترم جميع مكونات هذا الشعب، وبما يعطي لكل مكون من مكونات المجتمع السوري حقوقه دون نقصان ودون زيادة فلا يجب أن تتحكم أقلية بكل مكونات الشعب بحجة حماية نفسها ولا يجب أن تحرم الأقليات من حقوقها الثقافية والسياسية لصالح الأغلبية.

ومما قد يساعد في حل هذا الوضع هو التاريخ المشترك الذي جمع هذه المكونات خلال القرن الماضي والتاريخ المشترك عنصر مهم من عناصر الهوية الوطنية لأي دولة، ويساهم بشكل كبير في رسم الانتماء المطلوب لهذه الأرض، كما أن طبيعة الأجيال الناشئة التي لم تعد تهتم بالتقسيمات العرقية والاثنية كما كانت سابقاتها سيساهم بلا شك في ردم الهوة السحيقة بين مكونات المجتمع، ففي هذا العصر انتشرت قيم المساوات والتعايش بشكل كبير وروجت لها منصات الفن والأدب، ولكن هذا يجب أن يتم على أساس العدالة ووجود دولة قوية تحمي كل أفراد المجتمع وتقدم لهم كل حقوقهم ليشعروا بالانتماء إليها.

بين الواقعية والأحلام المجنحة

وقد يقول قائل بأن الأفضل هو نسيان الواقع الاستعماري وتدميره والتخلص من كل مخلفات الاستعمار وتقسيماته وبناء خريطة جديدة على أساس الوحدة فتبدأ الدول العربية بالاتحاد وبناء هويتها المشتركة من جديد على الأساس الجامع الديني أو اللغوي أو التاريخي، وهذا الحل في ظل الوضع الراهن على الأقل حل يوتيوبي بامتياز وقد أثبتت الوحدة بين سوريا ومصر أن هدفاً كهذا يحتاج لتمهيد وبناء وتحضيرات ويجب أن تقوم بها دول مستقرة وعلى أسس التعايش المشترك دون تفضيل أبناء عرق أو منطقة على باقي الأعراق أو المناطق.

وهو أمر مستحيل دون دولة مستقرة بحكومة شرعية قوية في كل بلد تحمي المواطنين وتؤمن مستلزماتهم وتدير عملية الانتقال للوضع المطلوب بالشكل الصحيح، الذي يضمن العدالة والقوة والاستمرارية كما اسلفنا، أما التوحد المباشر دون أسس سليمة فمصيره الفشل، وتعميق الفوارق وبناء الأحقاد الجديدة وتعميق الخلافات القديمة

إن سوريا وبلا شك تعاني من أمراض مزمنة يصعب علاجها، وقد أثبتت الثورة أن القمع الذي مارسه نظام الأسد كان أشبه بالمسكنات التي لا تعالج المرض بل تتركه ليتفاقم وينفجر مع ضعف القبضة الأمنية، وهذه الأمراض القديمة بحاجة لعلاج لن يكون دون إرادة عامة للشفاء من الجميع دون استثناء، بحل يضمن حقوق الجميع، ويحمي الجميع ويضمهم في بوتقة واحدة تحت سقف وطن واحد.